

01/08/2026

التنظيم النظامي لاستخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة



رسالة مقدمة من الباحث
محمد عبدالله علي باعثمان
للحصول على درجة الماجستير في القانون الرقمي

لجنة المناقشة والحكم

الدكتور /

الدكتور /

الدكتور /



نبدأ بحمد الله
ثم الصلاة والسلام على خير خلق الله نبينا
محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة
والتسليم وبعد

فخير ما نبدأ به بعد ذلك هو الدعاء
وخير ما ندعوا به ما ورد في الكتاب
العزیز من قول الله تعالى (قال ربي اشرح
لي صدري ٢٥ ويسر لي أمري ٢٦ واحلل
عقدة من لساني ٢٧ يفقهوا قولي ٢٨)

إهداء ومحرفان

- الشكر لله أولاً على نعمه العظيمة وعلى عطاياه الجزيلة ثم الشكر لرسولنا الكريم سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد النبي الكريم عليه افضل الصلاة والتسليم
- الى من احمل اسمه بكل فخر ،الى من كان سندي في الحياة وكان لي عوناً في كل أمري ، الى من مهد لنا الطريق الى العلم والنجاح، الى من كان قدوة لنا في كل أفعالة وأعماله، الى من حملني على كتفيه في الصغر ليضيئ لي الأفق في الكبر "والدي العزيز رحمك الله".
- والى من حملتني في بطنها وهناً على وهن ، وكانت لي القلب الحنون والحضن الدافئ ، الى من غمرتنا بحبها وبعطائها ، الى من كانت لنا الأم والطبيب والمعلم والمربي وكانت تسهر الليالي الطوال في سبيل راحتنا ، الى من نذرت عمرها في أداء رسالة ،اليك أُمي أهدي هذه الرسالة "أُمي الغالية".

- الى أشخاص لا يشاركونني الدم فحسب، بل أنتم نبض القلب ودفء الروح. معكم تصبح الحياة أهون، والأيام أجمل، والذكريات أعمق. أنتم السند الذي لا يميل، والظل الذي لا يزول، والابتسامة التي تُعيد لي الأمل مهما تعبت "إخوتي الأعزاء".

- الى النعمة التي أدعو الله أن تدوم، والروح التي تملأ حياتي دفناً وطمأنينة. معك أدركت أن البيت ليس جدراناً وأثاثاً، بل قلباً نابضاً بالحب والرحمة "زوجتي الغالية".

- ورود المحبة وينايع الوفاء الى من رافقوني فالسراء والضراء "أقاربي"

- والى كل من قرأ رسالتي ودلني فيها على نقص أو عيب

إيكم جميعاً أهدي هذه الرسالة المتواضعة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم وصلاته وسلامه على
المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد النبي الكريم "صلى
الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى أزواجه أمهات
المؤمنين" وبعد،،،

فإنني أتوجه بعظيم شكري وتقديري الى الأساتذة الجليلين
الذين تفضلوا بالاشتراك في مناقشة هذه الرسالة والحكم
عليها: وهم

الأستاذ الدكتور:
والأستاذ الدكتور:
والأستاذ الدكتور:

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، انعكس بصورة مباشرة على مختلف القطاعات الحكومية والخدمية، ومن بينها مرفق القضاء، الذي يعد أحد أهم المرافق العامة المرتبطة بتحقيق العدالة وحماية الحقوق والحريات. وقد أسهم هذا التطور في ظهور مفهوم القضاء الإلكتروني، الذي يقوم على توظيف الوسائل التقنية في مباشرة الإجراءات القضائية، بما في ذلك قيد الدعاوى، والتبليغات القضائية، وتبادل المذكرات، وعقد الجلسات القضائية عن بُعد، وإصدار الأحكام إلكترونياً، وذلك بهدف رفع كفاءة العمل القضائي، وتسريع الفصل في المنازعات، وتيسير وصول المتقاضين إلى العدالة. وفي المملكة العربية السعودية، أولى المنظم عناية كبيرة بالتحول الرقمي في القطاع العدلي، انسجامًا مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، التي جعلت من التحول الرقمي أحد المرتكزات الرئيسية لتطوير المرافق العامة وتحسين جودة الخدمات الحكومية. وقد انعكس ذلك في صدور عدد من الأنظمة واللوائح والقرارات التنظيمية التي أجازت استخدام الوسائل التقنية في مختلف مراحل التقاضي، كما عملت وزارة العدل على تطوير منصات إلكترونية متقدمة أسهمت في إتاحة العديد من الخدمات القضائية عن بُعد، ومن أبرزها عقد الجلسات القضائية باستخدام وسائل الاتصال المرئي، بما يحقق السرعة والكفاءة،

مع المحافظة على الضمانات الأساسية للتقاضي . ورغم ما حققته هذه الوسائل من مزايا عديدة، فإن استخدامها يثير عددًا من الإشكالات القانونية والعملية، من أهمها مدى توافق الجلسات القضائية الإلكترونية مع المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة، كحق الدفاع، ومبدأ المواجهة بين الخصوم، وعلانية الجلسات، والتحقق من هوية أطراف الدعوى، وسلامة الإجراءات الإلكترونية، وحماية البيانات الشخصية، إضافة إلى مدى كفاية التنظيم النظامي لمعالجة الأعطال التقنية أو الحالات التي قد تؤثر في صحة انعقاد الجلسات وإجراءاتها . ومن هذا المنطلق تبرز أهمية دراسة موقف المنظم السعودي من استخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية، من خلال تحليل النصوص النظامية واللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية ذات الصلة، وبيان مدى كفايتها في تحقيق التوازن بين متطلبات التطور التقني وضمانات العدالة الإجرائية، مع الاستفادة من بعض التجارب المقارنة التي سبقت في هذا المجال، بما يسهم في تقديم رؤية علمية تساعد على تطوير البيئة التشريعية والقضائية في المملكة . وعليه، يسعى هذا البحث إلى دراسة التنظيم النظامي لاستخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية في النظام السعودي، من خلال بيان الأساس النظامي لهذا التنظيم، وتحليل الضمانات التي كفلها المنظم للمتقاضين، وبيان أبرز الإشكالات القانونية والعملية التي قد تثار عند تطبيقه، وصولاً إلى استخلاص النتائج وتقديم التوصيات التي تسهم في تعزيز كفاءة العدالة الرقمية، ودعم مسيرة التطوير القضائي في المملكة العربية السعودية.

أهمية البحث

الأهمية العلمية

إثراء المكتبة القانونية السعودية ببحث متخصص في القضاء الرقمي.
إبراز الاتجاه التشريعي السعودي في تنظيم الجلسات الإلكترونية.

الأهمية العملية

دعم تطوير الأنظمة القضائية.
مساعدة القضاة والمحامين والباحثين في فهم التنظيم القانوني.
تقديم توصيات تشريعية قابلة للتطبيق.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى:

بيان مفهوم الجلسات القضائية الإلكترونية.
دراسة موقف المشرع السعودي من استخدامها.
تحليل النصوص النظامية ذات الصلة.
بيان الضمانات القانونية.
دراسة التحديات العملية.
اقتراح حلول تشريعية.

منهج البحث

المنهج الوصفي.
المنهج التحليلي.
المنهج المقارن.
المنهج التأصيلي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظامي
لوسائل التقنية في الجلسات
القضائية



المبحث الأول
ماهية الوسائل التقنية

المبحث الثاني
الأساس النظامي

المبحث الأول:

ماهية الوسائل التقنية

فالبداية وقبل التحدث عن التنظيم النظامي للوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية لابد أولاً ان نعرف ما المقصود بالوسائل التقنية، ونعرف كذلك المقصود بالجلسات القضائية الإلكترونية ثم انه من الأساسي ان نذكر خصائص ومميزات الجلسات الإلكترونية التي تميزها عن الجلسات العادية وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث بإذن الله تعالى.

المطلب الأول : مفهوم الوسائل التقنية

يقصد بالوسائل التقنية مجموعة الأدوات والأنظمة والبرامج الإلكترونية ووسائل الاتصال الحديثة التي تعتمد على تقنيات المعلومات والاتصالات في إنجاز الأعمال والإجراءات بصورة رقمية، بما يحقق السرعة والدقة والكفاءة في أداء المهام، مع ضمان سلامة البيانات وحفظها وإمكانية الرجوع إليها. وفي المجال القضائي، تُعرف الوسائل التقنية بأنها: جميع الوسائل الإلكترونية والرقمية التي يعتمد عليها مرفق القضاء في مباشرة إجراءات الدعوى، بما في ذلك تسجيل الدعوى، والتبليغ الإلكتروني، وتبادل المذكرات، وحضور الجلسات عن بُعد، وسماع أقوال الخصوم والشهود، وإصدار الأحكام، وإيداعها وتبليغها باستخدام الوسائط الإلكترونية المعتمدة نظامًا.

وقد اتجه الفقه القانوني إلى تعريف الوسائل التقنية بأنها الوسائل التي تقوم على استخدام تقنيات الحاسب الآلي وشبكات الاتصالات والإنترنت والتطبيقات الرقمية، بما يسمح بإنجاز الإجراءات القانونية دون الحاجة إلى الحضور المادي، مع المحافظة على الضمانات النظامية المقررة للمتقاضين. ومن خلال استقراء الأنظمة السعودية، يلاحظ أن المنظم السعودي لم يضع تعريفًا عامًا للوسائل التقنية،

وإنما استخدم مصطلحات متعددة، مثل: الوسائل الإلكترونية،
والوسائل التقنية، والوسائل الرقمية، والوسائل المعتمدة
إلكترونيًا، وترك تحديدها للوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية
الصادرة عن الجهات المختصة، ولا سيما وزارة العدل، بما ينسجم
مع التطور التقني المستمر.

المطلب الثاني: تعريف الجلسات القضائية الإلكترونية

تُعد الجلسات القضائية الإلكترونية إحدى أبرز صور التحول
الرقمي في مرفق القضاء، إذ أتاحت استخدام الوسائل التقنية
في مباشرة إجراءات التقاضي، بما يحقق سرعة الفصل في
المنازعات، ويُيسر وصول المتقاضين إلى العدالة، مع
المحافظة على الضمانات الإجرائية التي تكفلها الأنظمة.
ولم يضع المنظم السعودي تعريفًا صريحًا للجلسات القضائية
الإلكترونية، وإنما نظم إجراءات انعقادها من خلال عدد من
الأنظمة واللوائح والقرارات التنظيمية، التي أجازت استخدام
الوسائل التقنية في حضور الجلسات وإدارة إجراءاتها
وإثباتها.

وقد عرف الفقه القانوني الجلسات القضائية الإلكترونية بأنها:
الجلسات التي تنعقد باستخدام وسائل الاتصال وتقنية
المعلومات، بحيث يتمكن القاضي والخصوم ووكلاؤهم، ومن
يلزم حضوره، من المشاركة في إجراءات التقاضي عن بُعد
عبر وسائل إلكترونية معتمدة،

مع ترتيب الآثار القانونية ذاتها المترتبة على انعقاد الجلسات التقليدية.

كما عرّفها بعض الباحثين بأنها: إجراءات قضائية تُباشر عبر بيئة إلكترونية باستخدام أنظمة الاتصال المرئي أو غيرها من الوسائل التقنية، بما يسمح بإدارة الدعوى وسماع أقوال الخصوم ومناقشة الأدلة وإثبات الإجراءات دون اشتراط الحضور المادي إلى مقر المحكمة.

ومن خلال استقراء التنظيم السعودي، يمكن استخلاص أن الجلسات القضائية الإلكترونية تقوم على العناصر الآتية: انعقاد الجلسة باستخدام وسيلة تقنية معتمدة من الجهة القضائية. تمكين القاضي والخصوم ووكلائهم من المشاركة عن بُعد. توثيق إجراءات الجلسة إلكترونياً. ترتيب الآثار النظامية ذاتها التي تترتب على الجلسات الحضورية.

ويرى الباحث أن التعريف الأنسب لموضوع هذه الدراسة هو: "الجلسات القضائية الإلكترونية هي الجلسات التي تعقدها المحكمة باستخدام وسائل تقنية معتمدة نظاماً، بحيث تُدار جميع أو بعض إجراءاتها إلكترونياً، ويشارك فيها القاضي والخصوم ووكلاؤهم وغيرهم ممن يلزم حضورهم عن بُعد أو من خلال منصة إلكترونية، مع تمتعها بالحجية والآثار النظامية المقررة للجلسات القضائية التقليدية."

ويرى الباحث أن التعريف الأنسب لموضوع هذه الدراسة هو:
"الجلسات القضائية الإلكترونية هي الجلسات التي تعقدتها المحكمة باستخدام وسائل تقنية معتمدة نظامًا، بحيث تُدار جميع أو بعض إجراءاتها إلكترونيًا، ويشارك فيها القاضي والخصوم ووكلاؤهم وغيرهم ممن يلزم حضورهم عن بُعد أو من خلال منصة إلكترونية، مع تمتعها بالحجية والآثار النظامية المقررة للجلسات القضائية التقليدية".

ويتميز هذا التعريف بأنه يجمع بين الجوانب التقنية والنظامية، ويواكب التوجه الذي انتهجه المنظم السعودي في التحول الرقمي لمرفق القضاء، مع التأكيد على أن الغاية من استخدام الوسائل التقنية ليست إنشاء نوع جديد من القضاء، وإنما تطوير وسيلة مباشرة للإجراءات القضائية بما يحقق العدالة الناجزة ويصون حقوق المتقاضين.

المطلب الثالث : خصائص الجلسات القضائية الإلكترونية
تتميز الجلسات القضائية الإلكترونية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن الجلسات القضائية التقليدية، دون أن تؤثر في طبيعتها القضائية أو في الضمانات الأساسية للتقاضي، ومن أبرز هذه الخصائص ما يأتي:

أولاً: الاعتماد على الوسائل التقنية
تقوم الجلسات القضائية الإلكترونية على استخدام وسائل وتقنيات المعلومات والاتصالات، مثل أنظمة الاتصال المرئي، والمنصات القضائية الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، والتبليغات الإلكترونية، بما يتيح مباشرة إجراءات التقاضي دون الحاجة إلى الحضور المادي للمحكمة.

ثانياً: الحضور عن بُعد
من أبرز خصائص الجلسات الإلكترونية إتاحة حضور القاضي والخصوم ووكلائهم، ومن يلزم حضوره من الشهود أو الخبراء أو المترجمين، باستخدام وسائل الاتصال المرئي أو غيرها من الوسائل التقنية المعتمدة، مع الاعتماد بهذا الحضور نظاماً متى استوفى الضوابط المقررة.

ثالثاً: السرعة والمرونة في الإجراءات

تسهم الجلسات الإلكترونية في تقليص الوقت اللازم لنظر الدعوى، من خلال اختصار إجراءات الحضور والتنقل، وتمكين المحكمة من إدارة الجلسات بصورة أكثر كفاءة، وهو ما ينعكس على سرعة الفصل في المنازعات وتحقيق العدالة الناجزة.

رابعاً: التوثيق الإلكتروني للإجراءات

تتميز الجلسات الإلكترونية بإمكانية تسجيل جميع الإجراءات والبيانات إلكترونياً، وحفظها في قواعد بيانات آمنة، بما يضمن سهولة الرجوع إليها، ويعزز دقة إثبات الإجراءات القضائية ويحد من الأخطاء الإدارية.

خامساً: التكامل مع الأنظمة الإلكترونية القضائية

لا تقتصر الجلسات الإلكترونية على مجرد انعقاد الجلسة عن بُعد، وإنما ترتبط بمنظومة إلكترونية متكاملة تشمل تسجيل الدعوى، والتبليغات، وتبادل المذكرات، وإرفاق المستندات، وإصدار الأحكام، والتنفيذ الإلكتروني، مما يجعل إجراءات التقاضي مترابطة ضمن بيئة رقمية واحدة.

سادساً: المحافظة على الضمانات القضائية

على الرغم من اختلاف وسيلة انعقاد الجلسة، فإن الجلسات الإلكترونية لا تمس المبادئ الأساسية للتقاضي، إذ تظل خاضعة ل ضمانات المحاكمة العادلة، ومنها حق الدفاع، ومبدأ المواجهة بين الخصوم، وحياد القاضي، وتمكين كل طرف من عرض دفوعه وأدله وفقاً للأنظمة النافذة.

سابعاً: الاعتماد على أمن المعلومات وحماية البيانات

تعتمد الجلسات الإلكترونية على بيئة رقمية تستلزم توفير مستويات عالية من أمن المعلومات، لحماية بيانات المتقاضين وسرية الإجراءات القضائية، ومنع الوصول غير المصرح به أو العبث بالمعلومات، وهو ما يفرض التزاماً على الجهات القضائية بتطبيق الضوابط التقنية والتنظيمية اللازمة.

ثامناً: المساواة في الآثار النظامية

يترتب على الجلسات القضائية الإلكترونية، متى انعقدت وفق الضوابط النظامية، الآثار القانونية ذاتها المترتبة على الجلسات التقليدية، من حيث صحة الإجراءات، وإثبات الحضور، وسريان المواعيد، وحجية ما يثبت في محاضر الجلسات والأحكام الصادرة عنها.

المبحث الثاني: الأساس النظامي

بعد بيان المفاهيم الأساسية المرتبطة بالوسائل التقنية والجلسات القضائية الإلكترونية، يقتضي البحث الوقوف على الأساس النظامي الذي اعتمده المنظم السعودي لتنظيم استخدامها في الإجراءات القضائية. ويُعد هذا التنظيم حجر الأساس في إضفاء المشروعية على استخدام الوسائل التقنية، وضمان سلامة الإجراءات القضائية. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث أبرز الأنظمة واللوائح والقرارات التنظيمية التي نظمت استخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية في المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: التنظيم في نظام المرافعات الشرعية

شهد نظام المرافعات الشرعية في المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً في تنظيم إجراءات التقاضي بما يواكب التحول الرقمي الذي تشهده المنظومة العدلية. وقد اتجه المنظم السعودي إلى إقرار استخدام الوسائل التقنية في مباشرة العديد من الإجراءات القضائية، بما يسهم في رفع كفاءة العمل القضائي، وتيسير وصول المتقاضين إلى العدالة، وتسريع الفصل في المنازعات، مع المحافظة على الضمانات الأساسية للتقاضي. ولم يضع نظام المرافعات الشرعية تعريفاً للوسائل التقنية أو للجلسات القضائية الإلكترونية، إلا أنه أرسى إطاراً نظامياً يجيز استخدام الوسائل الإلكترونية في عدد من الإجراءات، ومن ذلك: التبليغ القضائي الإلكتروني، وإيداع صحائف الدعوى والمذكرات إلكترونياً، وتبادل المستندات، وعقد الجلسات باستخدام الوسائل التقنية وفقاً لما تحدده اللوائح والقرارات التنظيمية الصادرة عن الجهات المختصة. كما منح النظام واللوائح التنفيذية لوزارة العدل مرونة في تنظيم الإجراءات الإلكترونية بما يواكب التطور التقني، وهو ما أسهم في إطلاق منظومة متكاملة للتقاضي الإلكتروني، شملت تسجيل الدعاوى، وإدارة ملفاتها، وعقد الجلسات عن بُعد، وإصدار الأحكام، وإيداعها وتبليغها إلكترونياً. ومن أبرز مظاهر التنظيم في نظام المرافعات الشرعية ما يأتي:

إقرار التبليغ الإلكتروني بوصفه وسيلة نظامية لإعلان الخصوم، متى تم وفق الضوابط النظامية.

إجازة إيداع صحائف الدعوى والمذكرات إلكترونياً عبر المنصات العدلية المعتمدة.

تنظيم انعقاد الجلسات باستخدام الوسائل التقنية وفق ما تقرره اللوائح والتعليمات التنفيذية.

إثبات إجراءات الجلسات إلكترونياً وحفظها ضمن السجلات القضائية الرقمية.

إضفاء الحجية النظامية على الإجراءات الإلكترونية متى تمت وفق الأنظمة واللوائح المعمول بها.

ويلاحظ أن المنظم السعودي لم يجعل استخدام الوسائل التقنية بديلاً عن الضمانات الإجرائية، بل حرص على أن يكون وسيلة لتحقيق مقاصد القضاء، من خلال المحافظة على حق الدفاع، ومبدأ المواجهة بين الخصوم، وتمكين كل طرف من تقديم طلباته ودفعه، بما ينسجم مع متطلبات المحاكمة العادلة.

كما يتضح أن التنظيم النظامي اتسم بالمرونة؛ إذ لم يحصر الوسائل التقنية في تطبيقات أو أدوات محددة، وإنما أحال تنظيم كثير من التفاصيل إلى اللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية، بما يسمح بتطوير وسائل التقاضي الإلكتروني دون الحاجة إلى تعديل النصوص النظامية كلما استجدت تقنيات حديثة.

ويخلص الباحث إلى أن نظام المرافعات الشرعية يمثل الأساس النظامي الرئيس لاستخدام الوسائل التقنية في القضاء المدني والتجاري والأحوال الشخصية،

وأن المنظم السعودي نجح في إيجاد إطار قانوني يوازن بين متطلبات التحول الرقمي وضمانات التقاضي، مع بقاء الحاجة إلى مزيد من التفصيل التشريعي في بعض المسائل الإجرائية، مثل معالجة الأعطال التقنية، وآثار انقطاع الاتصال أثناء الجلسات، وآليات التحقق من الهوية الإلكترونية.

المطلب الثاني: التنظيم في نظام الإجراءات الجزائية

شهد نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية تطوراً تشريعياً ملحوظاً في مواكبة التحول الرقمي، وذلك من خلال إقرار استخدام الوسائل التقنية في عدد من الإجراءات الجزائية، بما يحقق سرعة الفصل في الدعاوى، ويعزز كفاءة العدالة الجنائية، مع المحافظة على الضمانات النظامية المقررة للمتهم وسائر أطراف الدعوى. ولم يضع المنظم السعودي تعريفاً للوسائل التقنية أو للجلسات الجزائية الإلكترونية، إلا أنه أجاز استخدام الوسائل التقنية في بعض إجراءات الدعوى الجزائية، وفق الضوابط التي تكفل سلامة الإجراءات وصحة الإثبات، وبما لا يخل بحقوق المتهم أو بضمانات المحاكمة العادلة.

ويتضح من أحكام نظام الإجراءات الجزائية أن التنظيم النظامي للوسائل التقنية يقوم على عدة مرتكزات، من أهمها:

أولاً: استخدام الوسائل التقنية في إجراءات المحاكمة
أجاز المنظم السعودي للمحاكم الجزائية استخدام الوسائل التقنية في عقد بعض الجلسات، وسماع أقوال أطراف الدعوى، وربط المحاكم بمراكز التوقيف والسجون عبر وسائل الاتصال المرئي، بما يسهم في تقليل الوقت والجهد، والمحافظة على الجوانب الأمنية، مع تمكين المتهم من ممارسة حقوقه النظامية.

ثانياً: حضور المتهم عن بُعد

أصبح من الممكن - وفق الضوابط النظامية والتنظيمية - حضور المتهم بعض الجلسات باستخدام الوسائل التقنية، ولا سيما إذا كان موقوفاً، وذلك عبر الاتصال المرئي المباشر بين المحكمة ومكان التوقيف، مع تمكينه من سماع ما يدور في الجلسة، وإبداء دفوعه، والتواصل مع محاميه في الحدود التي تكفل حق الدفاع.

ثالثاً: استخدام الوسائل التقنية في التبليغات والإجراءات
امتد استخدام الوسائل التقنية إلى بعض الإجراءات الجزائية، مثل تبادل الإشعارات، وإرسال المستندات، وإدارة ملفات القضايا إلكترونياً، بما ينسجم مع مشروع التحول الرقمي في مرفق العدالة.

رابعاً: توثيق إجراءات الجلسات

تعتمد المحاكم على الوسائل التقنية في إثبات وقائع الجلسات وحفظ محاضرها وإدارتها إلكترونياً، بما يسهم في تعزيز دقة الإجراءات، وإمكان الرجوع إليها عند الحاجة، مع المحافظة على سرية البيانات وسلامة السجلات القضائية.

خامساً: المحافظة على ضمانات المحاكمة العادلة

حرص المنظم السعودي على ألا يؤدي استخدام الوسائل التقنية إلى الإخلال بالضمانات الأساسية للمحاكمة الجزائية، ومن أبرزها:

- حق المتهم في الدفاع عن نفسه.
- حق الاستعانة بمحامٍ.
- مبدأ المواجهة بين الخصوم.
- حق المتهم في إبداء أقواله بحرية.
- علانية الجلسات في الأحوال التي يقررها النظام، مع مراعاة الحالات التي تستوجب السرية.

ويظهر من ذلك أن الوسائل التقنية تمثل وسيلة لتنفيذ الإجراءات، ولا تغير من طبيعة الحقوق والضمانات المقررة نظاماً.

تعليق الباحث

يتضح أن المنظم السعودي اتجه إلى توظيف الوسائل التقنية في الإجراءات الجزائية على نحو يحقق التوازن بين متطلبات العدالة الجنائية وكفاءة الإجراءات من جهة، وضمانات المتهم وحقوق الدفاع من جهة أخرى. كما أن الاعتماد على الاتصال المرئي في بعض الجلسات، ولا سيما للموقوفين، أسهم في تسريع نظر القضايا، وتقليل إجراءات النقل، وتعزيز الأمن، دون المساس - في الأصل - بضمانات المحاكمة العادلة. ومع ذلك، فإن التطور المتسارع في التقنيات الرقمية يبرز الحاجة إلى مزيد من التفصيل التشريعي في بعض المسائل، مثل تنظيم أثر الأعطال التقنية أثناء الجلسات، وآليات التحقق من الهوية الرقمية، وضمان سرية التواصل بين المتهم ومحاميه عند انعقاد الجلسات عن بُعد، بما يعزز الثقة في منظومة العدالة الرقمية.

المطلب الثالث: اللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية

تُعد اللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية من أهم مصادر تنظيم الإجراءات القضائية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، إذ تتولى بيان الكيفية العملية لتطبيق الأحكام الواردة في الأنظمة، وتحدد الضوابط والإجراءات اللازمة لاستخدام الوسائل التقنية في العمل القضائي.

ويقصد باللوائح التنفيذية القواعد التي تصدرها السلطة المختصة لتنفيذ أحكام النظام، وبيان تفاصيله الإجرائية، دون أن تُنشئ أحكاماً تخالف النظام أو تتجاوز حدوده. أما القرارات التنظيمية فهي القرارات التي تصدرها الجهات المختصة – كوزارة العدل أو المجلس الأعلى للقضاء – لتنظيم آليات العمل القضائي، وتحديد الإجراءات الفنية والإدارية المتعلقة بتطبيق الأنظمة. وفي مجال استخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية، أسهمت هذه اللوائح والقرارات في تنظيم عدد من المسائل المهمة، من أبرزها:

أولاً: اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية

تضمنت اللائحة عدداً من الأحكام التي تنظم إجراءات التقاضي الإلكتروني، ومن ذلك التبليغ بالوسائل الإلكترونية، وإيداع صحائف الدعوى والمذكرات إلكترونياً، وإثبات الإجراءات عبر الوسائل التقنية، بما ينسجم مع التطور الرقمي الذي تشهده المنظومة العدلية.

ثانياً: اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية
تناولت اللائحة تنظيم عدد من الإجراءات الجزائية التي يجوز تنفيذها باستخدام الوسائل التقنية، مع بيان الضوابط المتعلقة بإدارة الجلسات وإثبات الإجراءات والمحافظة على حقوق أطراف الدعوى.

ثالثاً: القرارات التنظيمية الصادرة عن وزارة العدل
أصدرت وزارة العدل العديد من القرارات والتعليمات المنظمة للتقاضي الإلكتروني، ومن أبرزها:
تنظيم عقد الجلسات القضائية عن بُعد.
اعتماد التبليغات الإلكترونية.
تنظيم تبادل المذكرات والمستندات إلكترونياً.
اعتماد محاضر الجلسات الإلكترونية.
تنظيم استخدام المنصات العدلية في مباشرة إجراءات التقاضي.
وقد أسهمت هذه القرارات في تحويل كثير من الإجراءات القضائية من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني، مع المحافظة على الحجية النظامية للإجراءات.
رابعاً: قرارات المجلس الأعلى للقضاء

أصدر المجلس الأعلى للقضاء عدداً من القرارات والتعليمات المتعلقة بتنظيم العمل القضائي الإلكتروني، شملت تنظيم انعقاد الجلسات باستخدام الوسائل التقنية، وتوزيع القضايا إلكترونياً، وضوابط إدارة الجلسات الرقمية، بما يضمن توحيد الإجراءات بين المحاكم.

خامساً: الأدلة الإجرائية الصادرة عن وزارة العدل
دعمت وزارة العدل التحول الرقمي بإصدار أدلة إجرائية توضح آلية استخدام الخدمات العدلية الإلكترونية، مثل تسجيل الدعاوى، وحضور الجلسات عن بُعد، وإدارة الملفات القضائية، وإصدار الأحكام إلكترونياً، الأمر الذي أسهم في توحيد الممارسات الإجرائية داخل المحاكم.

تعليق الباحث

يتبين أن المنظم السعودي لم يقتصر على النصوص الواردة في الأنظمة، بل إستكملها بمنظومة متكاملة من اللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية التي نظمت الجوانب الفنية والإجرائية للتقاضي الإلكتروني. وقد أتاح هذا النهج قدرًا كبيرًا من المرونة في تطوير الخدمات القضائية الرقمية، مع المحافظة على الضمانات الأساسية للتقاضي، وإمكانية تحديث الإجراءات بما يتلاءم مع التطور التقني المستمر، دون الحاجة إلى تعديل الأنظمة في كل مرة تستحدث فيها وسائل تقنية جديدة.

=====

الفصل الثاني

موقف المشرع السعودي
من استخدام الوسائل
التقنية



المبحث الأول:
التنظيم القانوني للجلسات الإلكترونية

المبحث الثاني:
ضمانات التقاضي

المبحث الأول: التنظيم القانوني للجلسات الإلكترونية

يتناول هذا الفصل التنظيم النظامي لاستخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية في النظام السعودي، من خلال تحليل النصوص النظامية واللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية ذات الصلة. كما يهدف إلى بيان الكيفية التي نظم بها المشرع السعودي إجراءات انعقاد الجلسات الإلكترونية والضمانات المقررة للمتقاضين عند مباشرتها. ويبرز الفصل مدى إسهام هذا التنظيم في تحقيق العدالة الناجزة ومواكبة التحول الرقمي، مع المحافظة على المبادئ الأساسية والإجراءات التي تكفل عدالة التقاضي.

المطلب الأول: مشروعية انعقاد الجلسات الإلكترونية

يقصد بمشروعية انعقاد الجلسات الإلكترونية مدى جواز عقد الجلسات القضائية باستخدام الوسائل التقنية، وترتيب الآثار النظامية المترتبة عليها، بما يحقق الغاية من التقاضي دون الإخلال بالضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة. وقد أصبحت الجلسات الإلكترونية إحدى الوسائل التي اعتمدها المنظم السعودي في إطار تطوير المنظومة العدلية، بما يتوافق مع التطور التقني ومستهدفات التحول الرقمي.

وتستند مشروعية انعقاد الجلسات الإلكترونية في النظام السعودي إلى مجموعة من الأسس النظامية والتنظيمية، أهمها النصوص الواردة في الأنظمة القضائية واللوائح التنفيذية، وما صدر عن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء من قرارات وتنظيمات تجيز استخدام الوسائل التقنية في إجراءات التقاضي. ويُفهم من هذه النصوص أن المنظم السعودي لم يعد يشترط الحضور المادي إلى مقر المحكمة في جميع الأحوال، متى أمكن تحقيق الغرض من الجلسة باستخدام وسائل تقنية معتمدة، مع المحافظة على حقوق الخصوم وسلامة الإجراءات.

وتتوافق مشروعية الجلسات الإلكترونية مع المبادئ العامة للإجراءات القضائية؛ إذ إن الأصل في الإجراءات أنها وسائل لتحقيق العدالة وليست غاية في ذاتها.

فإذا تحققت الغاية من حضور الخصوم وتمكينهم من عرض طلباتهم ودفعهم ومناقشة الأدلة، مع ضمان علمهم بالإجراءات وإثباتها وفق الضوابط النظامية، فإن استخدام الوسائل التقنية يعد وسيلة مشروعة لمباشرة الخصومة القضائية.

كما أن انعقاد الجلسات الإلكترونية لا يعني إنشاء نوع جديد من القضاء، وإنما يمثل تطوراً في الوسيلة التي تُدار بها الجلسة.

فالقاضي يباشر اختصاصه وفق الأحكام النظامية ذاتها، وتظل المحكمة مختصة بنظر الدعوى، وتبقى المبادئ الأساسية للتقاضي – كحق الدفاع، ومبدأ المواجهة بين الخصوم، واستقلال القضاء، وحياد القاضي – واجبة التطبيق سواء انعقدت الجلسة حضورياً أم إلكترونياً.

ومن الناحية العملية، أثبتت الجلسات الإلكترونية فاعليتها في تسهيل وصول المتقاضين إلى العدالة، وتقليل الوقت والتكاليف، وتسريع الفصل في المنازعات، لا سيما في الحالات التي يتعذر فيها الحضور الشخصي أو يترتب عليه مشقة أو تكاليف مرتفعة.

كما أسهمت في استمرار عمل المحاكم في الظروف الاستثنائية، مع الحفاظ على انتظام سير العدالة.

ويرى الباحث أن مشروعية انعقاد الجلسات الإلكترونية في النظام السعودي تقوم على مبدأين متكاملين: أولهما وجود أساس نظامي يجيز استخدام الوسائل التقنية في إجراءات التقاضي، وثانيهما التزام المحكمة بالضمانات الإجرائية التي تكفل سلامة المحاكمة وحقوق أطراف الدعوى. ومن ثم، فإن صحة الجلسة الإلكترونية لا ترتبط بكونها منعقدة عن بُعد، وإنما بمدى التزامها بالمتطلبات النظامية التي تحقق العدالة وتصون حقوق المتقاضين.

MIDOCEAN
UNIVERSITY

المطلب الثاني: الحضور الإلكتروني وآثاره

يُعد الحضور الإلكتروني أحد أهم مظاهر التحول الرقمي في مرفق القضاء، ويقصد به حضور أطراف الدعوى أو وكلائهم أو غيرهم ممن يلزم حضورهم أمام المحكمة باستخدام وسائل تقنية معتمدة، من خلال الاتصال المرئي أو المنصات الإلكترونية التي تتيحها الجهة القضائية، بحيث يتمكن المشاركون من متابعة إجراءات الجلسة والتفاعل معها دون الحاجة إلى الحضور المادي إلى مقر المحكمة.

ولم يضع المنظم السعودي تعريفًا صريحًا للحضور الإلكتروني، إلا أن تنظيم الجلسات القضائية باستخدام الوسائل التقنية، وما صدر من لوائح وقرارات تنظيمية، يدل على الاعتراف بهذا النوع من الحضور ومنحه الحجية النظامية متى تم وفق الضوابط المقررة. وبذلك أصبح الحضور الإلكتروني يعدل الحضور التقليدي من حيث ترتيب الآثار القانونية، متى تحققت شروط صحة الإجراءات. ويتميز الحضور الإلكتروني بعدد من الخصائص، أهمها أنه يتم عبر وسائل تقنية معتمدة، ويستلزم التحقق من هوية المشاركين، ويتيح التواصل المباشر بين المحكمة وأطراف الدعوى، كما يضمن تسجيل إجراءات الجلسة وحفظها إلكترونيًا، بما يسهم في تعزيز دقة الإجراءات وسلامتها. أما الآثار النظامية للحضور الإلكتروني فتتمثل فيما يأتي:

أولاً: الاعتداد بالحضور الإلكتروني نظاماً

يترتب على الحضور الإلكتروني الصحيح الآثار النظامية ذاتها التي تترتب على الحضور الشخصي، ويُعد الخصم حاضراً أمام المحكمة إذا شارك في الجلسة باستخدام الوسيلة التقنية المعتمدة، وتثبت مشاركته في محضر الجلسة الإلكتروني، وتترتب على ذلك جميع الآثار الإجرائية المتعلقة بسير الدعوى.

ثانياً: صحة الإجراءات القضائية

إذا انعقدت الجلسة وفق الضوابط النظامية، وتمكن أطراف الدعوى من المشاركة وإبداء أقوالهم ودفعهم، فإن الإجراءات التي تتم خلالها تكون صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية، ولا يؤثر كون الحضور قد تم عن بُعد في صحة تلك الإجراءات.

ثالثاً: سريان المواعيد النظامية

يترتب على الحضور الإلكتروني بدء أو استمرار المواعيد الإجرائية التي يرتبها النظام، كالمواعيد المتعلقة بتقديم المذكرات، أو الاعتراض على الأحكام، أو تنفيذ ما تأمر به المحكمة، شأنه في ذلك شأن الحضور التقليدي.

رابعاً: تعزيز حق التقاضي

يسهم الحضور الإلكتروني في تيسير وصول الأفراد إلى القضاء، من خلال تمكينهم من حضور الجلسات دون تحمل مشقة التنقل أو التأثير بالقيود الجغرافية، وهو ما يعزز مبدأ حق التقاضي وييسر مباشرة الحقوق الإجرائية.

خامساً: تحقيق العدالة الناجزة

أسهم الحضور الإلكتروني في تقليل حالات تأجيل الجلسات الناتجة عن تعذر حضور الخصوم أو وكلائهم، كما ساعد في رفع كفاءة إدارة القضايا وتسريع الفصل فيها، الأمر الذي ينسجم مع توجهات المنظم السعودي نحو تطوير المنظومة العدلية وتحقيق العدالة الناجزة.

سادساً: المسؤولية عن الأعطال التقنية

قد يترتب على الأعطال التقنية أو انقطاع الاتصال تعذر مشاركة أحد أطراف الدعوى في الجلسة، وهو ما يستلزم وجود ضوابط إجرائية تكفل عدم الإضرار بحقوق الخصوم، وتمكن المحكمة من تقدير أثر العطل في ضوء ظروف كل حالة، تحقيقاً للتوازن بين استقرار الإجراءات وضمنان حق الدفاع.

تعليق الباحث

يتضح أن الحضور الإلكتروني لم يعد مجرد وسيلة تقنية لتسهيل حضور الجلسات، بل أصبح إجراءً قضائيًا معترفًا به نظامًا، يترتب عليه ما يترتب على الحضور التقليدي من آثار قانونية متى استوفى الضوابط النظامية. وقد نجح المنظم السعودي في إضفاء الحجية على هذا النوع من الحضور، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للتقاضي، وفي مقدمتها حق الدفاع، ومبدأ المواجهة بين الخصوم، وضمان علانية الإجراءات أو سريتها بحسب طبيعة الدعوى.

المطلب الثالث: التبليغ الإلكتروني

يُعد التبليغ الإلكتروني من أهم التطبيقات العملية للتحويل الرقمي في الإجراءات القضائية، إذ يمثل الوسيلة التي يتم من خلالها إعلام الخصوم بالإجراءات القضائية باستخدام الوسائل التقنية المعتمدة، بدلاً من وسائل التبليغ التقليدية. ويهدف هذا النظام إلى تحقيق سرعة وصول الإشعارات القضائية إلى أطراف الدعوى، وتقليل الوقت والتكاليف، وتعزيز كفاءة سير الخصومة القضائية. ويقصد بالتبليغ الإلكتروني إيصال الإعلانات أو الإشعارات أو الأوراق القضائية إلى أطراف الدعوى أو من يمثلهم نظاماً، باستخدام وسائل إلكترونية معتمدة، بحيث يترتب على هذا التبليغ الآثار النظامية المقررة للتبليغ التقليدي متى تم وفق الضوابط النظامية.

ولم يضع المنظم السعودي تعريفاً محدداً للتبليغ الإلكتروني، إلا أنه اعترف به بوصفه وسيلة نظامية للتبليغ في عدد من الأنظمة واللوائح، وأجاز استخدام الوسائل الإلكترونية في إعلان الخصوم، مع منحها الحجية القانونية متى تمت وفق الإجراءات والضوابط المقررة. ويُعد ذلك امتداداً لسياسة التحول الرقمي التي انتهجتها المملكة في تطوير المنظومة العدلية.

وتتمثل أهم وسائل التبليغ الإلكتروني في النظام السعودي في الرسائل النصية إلى أرقام الهواتف المسجلة، والبريد الإلكتروني المعتمد، والإشعارات الواردة عبر المنصات العدلية الإلكترونية، وغيرها من الوسائل التي تعتمد عليها الجهة المختصة، بما يضمن وصول التبليغ إلى المرسل إليه وإمكان إثبات حصوله.

ويترتب على التبليغ الإلكتروني الصحيح عدد من الآثار النظامية، من أهمها:

أولاً: انعقاد الخصومة القضائية

يُعد التبليغ الصحيح أساساً لعلم الخصم بالدعوى، ويترتب عليه تمكينه من مباشرة حقه في الدفاع والحضور أمام المحكمة، ومن ثم تنعقد الخصومة القضائية على نحو يحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم.

ثانياً: بدء سريان المواعيد النظامية

يترتب على اكتمال التبليغ الإلكتروني بدء سريان المدد النظامية المتعلقة بالحضور، أو تقديم الدفوع، أو الطعن في الأحكام، أو غيرها من المواعيد التي رتبها النظام على واقعة التبليغ.

ثالثاً: تحقيق السرعة في الإجراءات

أسهم التبليغ الإلكتروني في اختصار الوقت اللازم لإيصال الإعلانات القضائية، والحد من حالات تأجيل الجلسات الناتجة عن تعذر التبليغ بالوسائل التقليدية، مما انعكس إيجاباً على سرعة الفصل في القضايا.

رابعاً: تعزيز موثوقية الإجراءات

يعتمد التبليغ الإلكتروني على أنظمة تقنية تتيح إثبات وقت إرسال التبليغ وتسلمه، مما يعزز الثقة في الإجراءات ويحد من المنازعات المتعلقة بصحة التبليغ أو تاريخ حصوله.

تعليق الباحث

يتضح أن التبليغ الإلكتروني أصبح ركيزة أساسية في منظومة التقاضي الإلكتروني في المملكة العربية السعودية، إذ أسهم في تطوير الإجراءات القضائية وتحقيق الكفاءة والسرعة، مع المحافظة على الضمانات النظامية للخصوم،

وقد أحسن المنظم السعودي في إضفاء الحجية النظامية على هذا النوع من التبليغ، غير أن فعاليته تظل مرتبطة بسلامة البيانات المسجلة، ودقة وسائل الاتصال، ووجود ضوابط تقنية تضمن وصول الإشعار إلى المبلغ إليه وإمكان إثبات ذلك عند الاقتضاء.

MIDOCEAN
UNIVERSITY

المبحث الثاني: ضمانات التقاضي

تُعد ضمانات التقاضي من الركائز الأساسية لتحقيق العدالة و صون حقوق المتقاضين، إذ تكفل ممارسة الخصوم لحقوقهم الإجرائية في إطار من المساواة والشفافية. ومع تبني المنظم السعودي استخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية، برزت الحاجة إلى التأكد من أن هذا التحول الرقمي لا يؤثر في الضمانات المقررة نظاماً، وإنما يسهم في تعزيزها. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث أبرز الضمانات التي كفلها النظام السعودي للمتقاضين في الجلسات الإلكترونية، ومدى كفاية التنظيم النظامي في تحقيق التوازن بين التطور التقني ومتطلبات المحاكمة العادلة.

المطلب الأول: حق الدفاع

يُعد حق الدفاع من أهم الضمانات الأساسية التي تقوم عليها المحاكمة العادلة، وهو حق أصيل يثبت لكل خصم في الدعوى، ويقتضي تمكينه من العلم بالإجراءات المتخذة ضده، وإبداء أقواله ودفعه، وتقديم ما لديه من أدلة ومستندات، والرد على ما يقدمه الخصم الآخر، وذلك أمام قاضٍ مستقل ومحيد، وفقاً للإجراءات التي يقررها النظام.

ويقصد بحق الدفاع تمكين أطراف الدعوى من ممارسة جميع الوسائل المشروعة للدفاع عن حقوقهم ومراكزهم القانونية، بما يكفل لهم عرض طلباتهم ودفعهم ومناقشة الأدلة المقدمة في الدعوى، في جميع مراحل الخصومة القضائية. ويُعد هذا الحق من المبادئ العامة التي تحرص الأنظمة القضائية الحديثة على كفالتها، باعتباره من المقومات الأساسية لتحقيق العدالة. وقد حرص المنظم السعودي على ضمان حق الدفاع في مختلف الأنظمة الإجرائية، فلم يؤدِّ اعتماد الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية إلى الانتقاص من هذا الحق، وإنما أصبح يُمارس من خلال الوسائل الإلكترونية المعتمدة، حيث يستطيع الخصوم أو وكلاؤهم حضور الجلسات عن بُعد، وتقديم مذكراتهم ومستنداتهم إلكترونياً، وإبداء دفعهم ومناقشة ما يقدمه الطرف الآخر، بما يحقق الغاية ذاتها التي تتحقق في الجلسات الحضرية.

كما أن استخدام الوسائل التقنية في الجلسات القضائية لا يكون مشروعاً إلا إذا مكن جميع أطراف الدعوى من المشاركة الفعلية في إجراءات الجلسة، وأتاح لهم فرصة متكافئة لإبداء أقوالهم ودفعهم، دون أن يترتب على الوسيلة التقنية أي إخلال بمبدأ المساواة بين الخصوم أو بحقهم في الدفاع.

ومن جهة أخرى، يقتضي ضمان حق الدفاع في الجلسات الإلكترونية توفير بيئة تقنية آمنة ومستقرة، تمكن أطراف الدعوى من التواصل مع المحكمة بوضوح، والاطلاع على المستندات المقدمة، وإبداء ملاحظاتهم عليها، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأعطال التقنية التي قد تحول دون ممارسة هذا الحق، حتى لا يترتب على تلك الأعطال الإضرار بمراكزهم القانونية.

ويرى الباحث أن المنظم السعودي قد وفق إلى حد كبير في المحافظة على حق الدفاع في ظل التحول الرقمي للقضاء، وذلك من خلال الاعتراف بالحضور الإلكتروني، واعتماد الوسائل الإلكترونية في تبادل المذكرات والمستندات، وإقرار الحجية النظامية للإجراءات الإلكترونية. ومع ذلك، فإن تعزيز هذا الحق يستلزم استمرار تطوير الضوابط الإجرائية المتعلقة بالأعطال التقنية، والتحقق من الهوية الرقمية، وضمان سرية التواصل بين الخصوم ومحاميهم، بما يعزز الثقة في منظومة التقاضي الإلكتروني ويكفل تحقيق العدالة على نحو متوازن.

المطلب الثاني: مبدأ المواجهة بين الخصوم

يُعد مبدأ المواجهة بين الخصوم من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام التقاضي، ويقصد به تمكين كل طرف في الدعوى من العلم بجميع الطلبات والدفع والأدلة والمستندات التي يقدمها الطرف الآخر، وإتاحة الفرصة له للاطلاع عليها ومناقشتها والرد عليها قبل أن تُصدر المحكمة حكمها. ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق المساواة بين الخصوم وضمان سلامة الإجراءات القضائية، بما يعزز الثقة في الأحكام القضائية ويحقق العدالة.

ويُعد مبدأ المواجهة من مستلزمات حق الدفاع، إذ لا يمكن للخصم أن يمارس حقه في الدفاع بصورة فعالة ما لم يكن على علم بما يقدمه خصمه من ادعاءات أو أدلة، وما لم تتح له فرصة كافية للرد عليها. لذلك تحرص الأنظمة الإجرائية على عدم بناء الحكم على وقائع أو مستندات لم تُعرض على جميع أطراف الدعوى. وفي النظام السعودي، يتجلى مبدأ المواجهة من خلال تنظيم إجراءات التبليغ، وتبادل المذكرات، وإتاحة الفرصة لكل خصم لإبداء أقواله ودفعه، وسماع ما يقدمه الطرف الآخر، سواء في الجلسات الحضورية أو الإلكترونية. وقد أدى اعتماد الوسائل التقنية في إجراءات التقاضي إلى تطوير وسائل تحقيق هذا المبدأ، دون المساس بجوهره، حيث أصبح تبادل المذكرات والمستندات يتم عبر المنصات الإلكترونية المعتمدة، مع تمكين كل طرف من الاطلاع عليها والرد عليها ضمن المواعيد النظامية.

كما يقتضي احترام مبدأ المواجهة في الجلسات الإلكترونية أن تكون الوسائل التقنية المستخدمة قادرة على توفير تواصل مباشر وواضح بين المحكمة وأطراف الدعوى، وأن تتيح لكل طرف سماع ما يدور في الجلسة، وتقديم ملاحظاته ودفعه، ومناقشة الأدلة المطروحة. ولا يجوز للمحكمة أن تستند في حكمها إلى مستند أو دفع لم يُمكن الخصم الآخر من الاطلاع عليه أو مناقشته، لأن ذلك يُخل بضمانات التقاضي ويؤثر في عدالة الإجراءات. ومن الناحية العملية، قد تواجه الجلسات الإلكترونية بعض التحديات التي قد تؤثر في تطبيق مبدأ المواجهة، مثل الأعطال التقنية أو انقطاع الاتصال أو عدم تمكن أحد الخصوم من الاطلاع على المستندات الإلكترونية في الوقت المناسب. ومن ثم، فإن معالجة هذه الحالات تستلزم وضع ضوابط إجرائية تضمن عدم الإضرار بحقوق الخصوم، كإعادة الجلسة عند وجود عطل مؤثر أو منح مهلة مناسبة للرد على ما يقدم من مستندات أو دفع. ويرى الباحث أن المنظم السعودي نجح في المحافظة على مبدأ المواجهة بين الخصوم في ظل التحول الرقمي للقضاء، وذلك من خلال اعتماد وسائل إلكترونية تتيح تبادل المذكرات والمستندات، وحضور الجلسات عن بُعد، وتمكين جميع الأطراف من المشاركة في الإجراءات على قدم المساواة. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا المبدأ بصورة كاملة يظل مرهوناً بكفاءة البنية التقنية، ودقة الإجراءات التنظيمية، وضمان وصول جميع البيانات والمستندات إلى أطراف الدعوى في الوقت المناسب، بما يحافظ على عدالة الإجراءات ويعزز الثقة في القضاء الإلكتروني.

المطلب الثالث: علانية الجلسات

تُعد علانية الجلسات من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحاكمة العادلة، إذ تهدف إلى تحقيق الشفافية في عمل القضاء، وتعزيز ثقة المجتمع في الأحكام القضائية، وضمان سلامة الإجراءات. ويقصد بعلانية الجلسات أن تكون إجراءات المحاكمة متاحة للحضور والاطلاع في الحدود التي يقررها النظام، بما يتيح رقابة المجتمع على حسن سير العدالة، دون الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة أو خصوصية أطراف الدعوى.

ويُعد هذا المبدأ من الضمانات الإجرائية التي تحرص الأنظمة القضائية الحديثة على كفالتها، لما له من أثر في حماية حقوق المتقاضين، وترسيخ مبدأ المساواة أمام القضاء، ومنع التعسف أو الانفراد بالإجراءات. ومع ذلك، فإن علانية الجلسات ليست مبدأً مطلقاً، إذ يجوز للمحكمة - في الحالات التي يحددها النظام - أن تقرر سرية الجلسة إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة، أو المحافظة على الآداب العامة، أو حماية خصوصية أطراف الدعوى، أو مراعاة مصلحة القُصّر، أو غيرها من الحالات التي يجيزها النظام. وفي النظام السعودي، يُعد الأصل هو علانية الجلسات، مع منح المحكمة سلطة عقد الجلسة سرّاً متى توافرت الأسباب النظامية التي تبرر ذلك. ويحقق هذا التنظيم التوازن بين حق المجتمع في الاطلاع على سير العدالة، وحق الأفراد في حماية خصوصيتهم وصيانة مصالحهم المشروعة.

ومع اعتماد الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية، برز تساؤل حول مدى تأثير هذا التحول الرقمي في مبدأ العلانية. ويمكن القول إن استخدام الوسائل التقنية لا يغيّر من الطبيعة القانونية للجلسة، وإنما يغيّر وسيلة انعقادها فقط. فالأصل أن تظل الجلسة الإلكترونية خاضعة للقواعد ذاتها التي تحكم الجلسة الحضورية من حيث العلانية أو السرية، ويكون ذلك وفقاً لما يقرره النظام وطبيعة الدعوى.

ولتحقيق علانية الجلسات الإلكترونية، ينبغي أن تتيح الوسائل التقنية المعتمدة إمكان حضور الأشخاص الذين يجيز النظام حضورهم، مع اتخاذ التدابير اللازمة لضبط الدخول إلى الجلسة، ومنع التسجيل أو النشر غير المصرح به، والمحافظة على سرية البيانات في الجلسات التي تقرر المحكمة عقدها سرّاً. كما يجب أن تراعي هذه الوسائل متطلبات أمن المعلومات، بما يضمن عدم تمكين غير المصرح لهم من الاطلاع على مجريات الجلسات أو محتوياتها.

ويرى الباحث أن المنظم السعودي نجح في المحافظة على مبدأ علانية الجلسات رغم التحول إلى استخدام الوسائل التقنية، إذ لم يجعل التقنية سبباً لإهدار هذا المبدأ، وإنما اعتمدها وسيلة لتنفيذ الإجراءات القضائية مع الإبقاء على الضوابط النظامية المنظمة للعلانية والسرية، ومع ذلك، فإن استمرار تطوير المنصات القضائية وتعزيز وسائل الحماية التقنية يظل أمراً ضرورياً لضمان تحقيق التوازن بين شفافية القضاء وحماية خصوصية المتقاضين، بما يرسخ الثقة في منظومة العدالة الرقمية.

المطلب الرابع: الهوية الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني
يُعد التحقق من الهوية الإلكترونية واستخدام التوقيع الإلكتروني من أهم الضمانات التي تقوم عليها منظومة التقاضي الإلكتروني، إذ يسهمان في التأكد من شخصية أطراف الدعوى، وصحة الإجراءات، وسلامة المحررات المتبادلة إلكترونياً، بما يعزز الثقة في التعاملات والإجراءات القضائية الرقمية.

أولاً: مفهوم الهوية الإلكترونية

يقصد بالهوية الإلكترونية مجموعة البيانات والوسائل الرقمية التي تُستخدم للتحقق من شخصية الشخص عند تعامله مع الأنظمة الإلكترونية، بما يثبت أنه هو الشخص المخول بإجراء التصرف أو مباشرة الإجراء القضائي. وتتحقق هذه الهوية من خلال وسائل معتمدة، مثل بيانات الدخول الآمنة، أو وسائل التحقق متعددة العوامل، أو أنظمة الهوية الرقمية التي تعتمد على الجهات المختصة.

وفي المجال القضائي، تؤدي الهوية الإلكترونية دوراً جوهرياً في ضمان صحة حضور الخصوم ووكلائهم للجلسات الإلكترونية، وإثبات شخصياتهم، ومنع انتحال الصفة أو إساءة استخدام المنصات القضائية، الأمر الذي يسهم في حماية سلامة الإجراءات وتحقيق الثقة في العدالة الرقمية.

ثانياً: مفهوم التوقيع الإلكتروني

التوقيع الإلكتروني هو وسيلة رقمية تُستخدم لإثبات نسبة المحرر أو التصرف الإلكتروني إلى صاحبه، والتعبير عن إرادته في اعتماد محتوى ذلك المحرر. ويختلف شكله بحسب الوسيلة التقنية المستخدمة، إلا أن الغاية منه واحدة، وهي تحقيق الوظائف التي يؤديها التوقيع التقليدي، وفي مقدمتها إثبات الهوية، والتعبير عن الإرادة، وضمان عدم العبث بالمحرر بعد توقيعه. وقد اعترف المنظم السعودي بالتوقيع الإلكتروني ومنحه الحجية النظامية متى استوفى الشروط والضوابط المقررة في الأنظمة ذات الصلة، ولا سيما نظام التعاملات الإلكترونية ونظام الإثبات، مما جعله أداة قانونية معتمدة في العديد من الإجراءات والتعاملات، بما في ذلك الإجراءات القضائية الإلكترونية.

ثالثاً: أهمية الهوية الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في الجلسات القضائية

تتمثل أهمية الهوية الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في الجلسات القضائية الإلكترونية فيما يأتي:
التحقق من شخصية أطراف الدعوى ووكلائهم قبل المشاركة في الجلسة.

حماية إجراءات التقاضي من انتحال الشخصية أو الدخول غير المصرح به.

إضفاء الحجية النظامية على المذكرات والطلبات والمحرمات الإلكترونية.

تعزيز الثقة في المنظومة القضائية الرقمية من خلال ضمان سلامة البيانات وصحة الإجراءات.

تقليل المنازعات المتعلقة بصحة المحررات أو نسبتها إلى أصحابها.

رابعاً: الضمانات النظامية

حرص المنظم السعودي على تنظيم وسائل التحقق من الهوية والتوقيع الإلكتروني ضمن إطار تشريعي يهدف إلى حماية الحقوق وضمان سلامة الإجراءات. ومن أبرز هذه الضمانات اعتماد وسائل تحقق موثوقة، والاعتراف بالحجية القانونية للمحررات الموقعة إلكترونياً متى استوفت الشروط النظامية، وفرض التدابير اللازمة لحماية البيانات ومنع إساءة استخدامها.

تعليق الباحث

يرى الباحث أن الهوية الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني يمثلان حجر الأساس في نجاح التقاضي الإلكتروني، إذ لا يمكن الاعتماد بالإجراءات القضائية المنفذة عبر الوسائل التقنية ما لم يكن هناك نظام موثوق للتحقق من شخصية أطراف الدعوى وإثبات صدور التصرفات الإلكترونية عنهم. وقد أحسن المنظم السعودي في توفير أساس نظامي يعترف بالهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني ويمنحهما الحجية القانونية، إلا أن التطور المستمر في وسائل التقنية يقتضي تحديث وسائل التحقق بصورة مستمرة، وتعزيز معايير الأمن السيبراني، بما يكفل حماية الحقوق الإجرائية للمتقاضين ويعزز الثقة في منظومة العدالة الرقمية.

=====

الفصل الثالث



الآثار القانونية والتحديات

المبحث الثاني:
التحديات

المبحث الأول:
الآثار القانونية

المبحث الأول: الآثار القانونية

يترتب على استخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية مجموعة من الآثار القانونية التي تمس صحة الإجراءات وحجيتها، وتمتد إلى مختلف مراحل الخصومة القضائية. وقد حرص المنظم السعودي على إضفاء الحجية النظامية على الإجراءات الإلكترونية متى تمت وفق الضوابط المقررة، بما يحقق الاستقرار القانوني ويعزز الثقة في منظومة التقاضي الإلكتروني. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث أهم الآثار القانونية المترتبة على استخدام الوسائل التقنية في الجلسات القضائية، ومدى إسهامها في تحقيق العدالة الناجزة وتطوير العمل القضائي في المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: حجية الإجراءات الإلكترونية

تُعد حجية الإجراءات الإلكترونية من أهم المسائل القانونية التي أفرزها التحول الرقمي في مرفق القضاء، إذ ترتبط بمدى الاعتداد بالإجراءات التي تتم باستخدام الوسائل التقنية وترتيب آثارها النظامية، شأنها في ذلك شأن الإجراءات التقليدية. ويقصد بحجية الإجراءات الإلكترونية القوة القانونية التي يمنحها النظام للإجراءات القضائية المنفذة إلكترونياً، بحيث تكون منتجة لآثارها القانونية متى تمت وفق الضوابط النظامية المقررة.

وقد اتجه المنظم السعودي إلى إقرار مبدأ التكافؤ بين الإجراءات الإلكترونية والإجراءات التقليدية، فلم يجعل وسيلة مباشرة الإجراء سبباً للتمييز في الحجية، وإنما ربط صحة الإجراء واستحقاقه للحجية باستيفائه للشروط النظامية، مثل صحة التبليغ، والتحقق من هوية أطراف الدعوى، وسلامة الوسيلة التقنية المستخدمة، وإثبات الإجراء في السجلات القضائية المعتمدة.

وتستند حجية الإجراءات الإلكترونية في المملكة إلى منظومة تشريعية متكاملة، تشمل أحكام نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام الإثبات ونظام التعاملات الإلكترونية، إضافة إلى اللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية الصادرة عن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء. ويُفهم من هذه المنظومة أن الإجراءات التي تُباشر إلكترونياً تتمتع بالحجية ذاتها المقررة للإجراءات الحضورية متى روعيت الضوابط النظامية والتقنية.

وتظهر حجية الإجراءات الإلكترونية في صور متعددة، منها الاعتراد بصحة حضور الخصوم عن بُعد، وحجية التبليغات الإلكترونية، والاعتراف بالمذكرات والمحررات المودعة عبر المنصات العدلية، وإثبات ما يرد في محاضر الجلسات الإلكترونية، وما يترتب على ذلك من آثار تتعلق بسير الدعوى، واحتساب المواعيد النظامية، وإصدار الأحكام.

ولا تعني هذه الحجية أن الإجراءات الإلكترونية بمنأى عن الرقابة، بل تظل خاضعة لرقابة المحكمة، ويجوز الطعن في صحتها إذا ثبت وجود خلل جوهري في التحقق من الهوية، أو في سلامة التبليغ، أو في الوسيلة التقنية المستخدمة، أو إذا تترتب على ذلك إخلال بحقوق الدفاع أو بمبدأ المواجهة بين الخصوم. ومن ثم، فإن حجية الإجراء الإلكتروني ليست مطلقة، وإنما تقوم على قرينة صحة تزول إذا ثبت ما يخالفها.

ويرى الباحث أن المنظم السعودي قد نجح في إرساء أساس نظامي واضح للاعتراد بالإجراءات الإلكترونية، الأمر الذي أسهم في تعزيز الثقة في منظومة العدالة الرقمية، وساعد على استقرار المعاملات والإجراءات القضائية. ومع ذلك، فإن التطور المستمر في التقنيات الرقمية يستدعي تحديث الضوابط الفنية والقانونية بصورة دورية، بما يضمن استمرار موثوقية الإجراءات الإلكترونية، وحماية حقوق المتقاضين، وتحقيق الأمن القانوني في البيئة الرقمية.

المطلب الثاني: أثر استخدام الوسائل التقنية على تحقيق العدالة الناجزة

تُعد العدالة الناجزة من أهم الأهداف التي تسعى إليها الأنظمة القضائية الحديثة، إذ لا يقتصر تحقيق العدالة على صدور الحكم الصحيح، بل يمتد إلى صدوره في وقت مناسب يكفل حماية الحقوق ويمنع الإضرار بأصحابها نتيجة بطء الإجراءات. ومن هذا المنطلق، اتجه المنظم السعودي إلى توظيف الوسائل التقنية في مختلف مراحل التقاضي، بما يسهم في تطوير الأداء القضائي وتحقيق السرعة والكفاءة في الفصل في المنازعات.

وقد أسهم استخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية في تقليص المدة الزمنية اللازمة لنظر الدعاوى، من خلال إلغاء كثير من الإجراءات التقليدية المرتبطة بالحضور الشخصي، وتقليل حالات تأجيل الجلسات الناتجة عن تعذر حضور الخصوم أو وكلائهم، فضلاً عن تسهيل تبادل المذكرات والمستندات إلكترونياً، وإتمام التبليغات القضائية بوسائل أكثر سرعة وفاعلية، كما أدى الاعتماد على الجلسات الإلكترونية إلى رفع كفاءة إدارة القضايا، حيث أصبح بإمكان المحاكم تنظيم جلساتها بصورة أكثر مرونة، وتقليل الوقت المستغرق في الإجراءات الإدارية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على معدلات إنجاز القضايا وسرعة الفصل فيها، مع المحافظة على الضمانات الأساسية للتقاضي.

ومن الآثار الإيجابية أيضاً، توسيع نطاق الوصول إلى العدالة، إذ مكّنت الوسائل التقنية المتقاضين من حضور الجلسات من أماكن مختلفة، دون تحمل مشقة السفر أو تكاليف التنقل، وهو ما أسهم في إزالة بعض العوائق الجغرافية واللوجستية، وعزز مبدأ المساواة في الوصول إلى القضاء.

ومع ذلك، فإن تحقيق العدالة الناجزة لا يرتبط بمجرد استخدام التقنية، وإنما يتوقف على حسن تنظيمها وتوفير البنية التقنية المناسبة، إذ قد تؤثر الأعطال الفنية أو ضعف الاتصال أو المشكلات المتعلقة بالتحقق من الهوية في سير الجلسات، مما قد يؤدي إلى تأخير الإجراءات إذا لم تُعالج وفق ضوابط نظامية واضحة.

ويرى الباحث أن المنظم السعودي نجح إلى حد كبير في توظيف الوسائل التقنية لتحقيق العدالة الناجزة، من خلال تطوير منظومة التقاضي الإلكتروني، وإضفاء الحجية النظامية على الإجراءات الإلكترونية، وتبسيط الإجراءات القضائية. إلا أن استمرار هذا النجاح يتطلب مواصلة تطوير الأنظمة واللوائح، وتعزيز البنية التقنية، وتدريب العاملين في المرفق القضائي، بما يضمن تحقيق التوازن بين سرعة الفصل في المنازعات والمحافظة على الضمانات الإجرائية وحقوق المتقاضين.

المطلب الثالث: تسريع إجراءات التقاضي

يُعد تسريع إجراءات التقاضي أحد أبرز الأهداف التي سعى المنظم السعودي إلى تحقيقها من خلال إدخال الوسائل التقنية في المنظومة القضائية، وذلك انطلاقًا من أن العدالة لا تتحقق بمجرد صدور الحكم، وإنما تتطلب أيضًا الفصل في المنازعات خلال مدة معقولة، بما يضمن حماية الحقوق والمراكز القانونية ويعزز الثقة في القضاء.

ويقصد بتسريع إجراءات التقاضي تقليص المدة الزمنية اللازمة لنظر الدعوى والفصل فيها، من خلال تبسيط الإجراءات، وتقليل المعاملات الورقية، والاستفادة من الوسائل التقنية في إدارة الدعوى، مع المحافظة على الضمانات النظامية المقررة للمتقاضين. ويُعد هذا المفهوم من أهم مؤشرات كفاءة النظام القضائي، لما له من أثر في تحقيق العدالة الناجزة ورفع مستوى جودة الخدمات العدلية.

وقد أسهم استخدام الوسائل التقنية في تسريع إجراءات التقاضي من خلال عدة جوانب، من أهمها إتاحة رفع الدعوى إلكترونيًا، واعتماد التبليغات الإلكترونية، وتبادل المذكرات والمستندات عبر المنصات العدلية، وعقد الجلسات القضائية عن بُعد، وإصدار الأحكام وإيداعها إلكترونيًا. وقد أدى ذلك إلى اختصار كثير من الخطوات الإجرائية التي كانت تستغرق وقتًا طويلاً في النظام التقليدي. كما ساعدت الجلسات الإلكترونية على الحد من أسباب تأجيل القضايا، ولا سيما تلك المرتبطة بعدم حضور الخصوم أو وكلائهم أو صعوبة انتقالهم إلى مقر المحكمة،

حيث أصبح بإمكانهم المشاركة في الجلسات عن بُعد باستخدام الوسائل التقنية المعتمدة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على انتظام انعقاد الجلسات واستمرار نظر الدعاوى دون انقطاع. ومن جهة أخرى، أسهمت الأنظمة الإلكترونية في تنظيم ملفات القضايا، وأتمتة الإجراءات الإدارية، وتسهيل متابعة مواعيد الجلسات والإشعارات القضائية، وهو ما مكّن القضاة وموظفي المحاكم من إدارة القضايا بكفاءة أعلى، وتقليل الوقت المستغرق في الأعمال الإدارية، والتفرغ للجوانب الموضوعية للنزاع. ومع ذلك، فإن تسريع إجراءات التقاضي لا ينبغي أن يكون على حساب الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، إذ يظل من الضروري تمكين الخصوم من ممارسة حق الدفاع، والاطلاع على المستندات، ومناقشة الأدلة، وتوفير الوقت الكافي لإبداء دفوعهم. ومن ثم، فإن السرعة المنشودة هي السرعة المنضبطة التي تحقق الكفاءة دون الإخلال بحقوق المتقاضين.

ويرى الباحث أن استخدام الوسائل التقنية في القضاء السعودي أسهم بصورة ملموسة في تسريع إجراءات التقاضي وتحسين كفاءة العمل القضائي، من خلال تقليل الزمن الإجرائي وتبسيط المعاملات، بما ينسجم مع مستهدفات التحول الرقمي ورؤية المملكة ٢٠٣٠. إلا أن المحافظة على هذا الأثر الإيجابي تستلزم الاستمرار في تطوير البنية التقنية، وتحديث الأنظمة واللوائح، وتعزيز تدريب القضاة وأعوان القضاء على استخدام التقنيات الحديثة، بما يحقق التوازن بين سرعة الإجراءات وجودة العدالة.

المبحث الثاني: التحديات

على الرغم من المزايا التي حققها استخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية، فإن تطبيقها العملي يثير عددًا من التحديات النظامية والفنية التي قد تؤثر في كفاءة الإجراءات وضمانات التقاضي. وتبرز هذه التحديات في مسائل تتعلق بالتحقق من الهوية، وحماية البيانات، والأمن السيبراني، والأعطال التقنية، ومدى كفاية التنظيم النظامي لمعالجتها. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث أبرز التحديات التي تواجه استخدام الوسائل التقنية في الجلسات القضائية، مع بيان أثرها على سير العدالة، واقتراح السبل الكفيلة بتعزيز فاعلية التقاضي الإلكتروني في النظام السعودي.

المطلب الأول: التحديات النظامية

على الرغم من التطور الذي شهده التنظيم النظامي لاستخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية في المملكة العربية السعودية، فإن التطبيق العملي لهذا التنظيم يثير عددًا من التحديات النظامية التي تستوجب الدراسة والتحليل، وذلك لضمان تحقيق التوازن بين الاستفادة من التقنيات الحديثة والمحافظة على الضمانات الأساسية للتقاضي. ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي:

أولاً: تعدد المرجعيات التنظيمية

يعتمد تنظيم الجلسات القضائية الإلكترونية على مجموعة من الأنظمة واللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية والتعاميم، الأمر الذي قد يؤدي إلى تشتت الأحكام المنظمة لهذه الجلسات وصعوبة الإحاطة بها. ويبرز من ثم اتجاه فقهي يدعو إلى توحيد هذه الأحكام في إطار تشريعي أكثر شمولاً واتساقاً.

ثانياً: عدم وجود تنظيم تفصيلي لبعض المسائل الإجرائية

على الرغم من إقرار استخدام الوسائل التقنية في التقاضي، لا تزال بعض المسائل العملية بحاجة إلى تنظيم أكثر تفصيلاً، مثل كيفية التعامل مع الأعطال التقنية أثناء انعقاد الجلسة، وآثار انقطاع الاتصال، والإجراءات الواجب اتباعها عند تعذر مشاركة أحد الخصوم بسبب أسباب تقنية خارجة عن إرادته.

ثالثاً: التحقق من الهوية الإلكترونية

يُعد التحقق من هوية أطراف الدعوى ووكلائهم من أهم التحديات النظامية، إذ ترتبط صحة الإجراءات القضائية بصحة التحقق من شخصية المشاركين في الجلسة. ورغم اعتماد وسائل تحقق رقمية متقدمة، فإن استمرار تطويرها وتحديثها يظل ضرورياً لمواجهة مخاطر انتحال الهوية أو إساءة استخدام الحسابات الإلكترونية.

رابعاً: تحقيق التوازن بين السرعة والضمانات الإجرائية

يهدف استخدام الوسائل التقنية إلى تسريع إجراءات التقاضي، إلا أن هذه السرعة يجب ألا تكون على حساب الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، مثل حق الدفاع، ومبدأ المواجهة بين الخصوم، وحق الخصم في الاطلاع على المستندات والرد عليها. ومن ثم، فإن التحدي يتمثل في تحقيق التوازن بين كفاءة الإجراءات وحماية الحقوق الإجرائية.

خامساً: حجية الإجراءات الإلكترونية عند وجود منازعة

قد تتور منازعات بشأن صحة بعض الإجراءات الإلكترونية، كصحة التبليغ، أو إثبات الحضور الإلكتروني، أو سلامة المحاضر الإلكترونية، مما يقتضي وجود قواعد واضحة تبين وسائل الإثبات وضوابط الطعن في هذه الإجراءات، بما يحقق الأمن القانوني واستقرار المعاملات القضائية.

سادساً: مواكبة التطور التقني

يشهد مجال التقنية تطوراً متسارعاً، وهو ما يستلزم مراجعة الأنظمة واللوائح بصورة دورية لضمان استمرار ملاءمتها للوسائل التقنية المستحدثة، وتجنب وجود فراغ تنظيمي قد يحد من كفاءة تطبيق التقاضي الإلكتروني.

تعليق الباحث

يتضح أن التحديات النظامية لا تعكس قصوراً في توجه المنظم السعودي نحو التحول الرقمي، وإنما تمثل نتائج طبيعية للتطور المستمر في الوسائل التقنية وتوسع نطاق استخدامها في المجال القضائي. وقد وضع المنظم السعودي أساساً نظامياً متيناً للتقاضي الإلكتروني، إلا أن استكمال هذا التنظيم يقتضي مزيداً من التفصيل لبعض الإجراءات، وتعزيز التكامل بين الأنظمة واللوائح، ووضع حلول نظامية واضحة للحالات الاستثنائية التي قد تواجه الجلسات الإلكترونية، بما يحقق الاستقرار الإجرائي ويعزز الثقة في العدالة الرقمية.

المطلب الثاني: التحديات التقنية

أدى الاعتماد على الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية إلى تطوير إجراءات التقاضي وتحسين كفاءة العمل القضائي، إلا أن نجاح هذا التحول الرقمي يرتبط بوجود بنية تقنية موثوقة وآمنة. وعلى الرغم من التقدم الذي حققته المملكة العربية السعودية في مجال التحول الرقمي، فإن التطبيق العملي للجلسات القضائية الإلكترونية لا يزال يواجه عددًا من التحديات التقنية التي قد تؤثر في سلامة الإجراءات واستمرارية انعقاد الجلسات إذا لم تُعالج بصورة فعالة.

ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي:

أولاً: الأعطال الفنية وانقطاع الاتصال

تُعد الأعطال التقنية من أكثر المشكلات التي قد تواجه الجلسات الإلكترونية، إذ قد يؤدي انقطاع خدمة الإنترنت أو تعطل المنصة الإلكترونية أو ضعف جودة الاتصال المرئي والصوتي إلى تعطيل الجلسة أو تأخيرها، وقد يؤثر ذلك في قدرة الخصوم على ممارسة حقهم في الدفاع أو متابعة مجريات الجلسة بصورة كاملة.

ثانياً: كفاءة البنية التقنية

يعتمد نجاح الجلسات القضائية الإلكترونية على وجود بنية تحتية تقنية قوية تشمل شبكات اتصال مستقرة، وأنظمة معلومات متطورة، وخوادم قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من المستخدمين دون التأثير في جودة الخدمة. وأي قصور في هذه البنية قد ينعكس سلباً على كفاءة سير الإجراءات القضائية.

ثالثاً: التحقق من الهوية الرقمية

يتطلب انعقاد الجلسات الإلكترونية التأكد من هوية المشاركين قبل دخولهم إلى الجلسة، بما يضمن أن الشخص الذي يحضر هو الخصم أو وكيله أو من أذن له النظام بالحضور. ويُعد تطوير وسائل التحقق الرقمية وتحديثها باستمرار من التحديات التقنية المهمة التي تسهم في الحد من مخاطر انتحال الشخصية أو الدخول غير المصرح به.

رابعاً: أمن المعلومات

تعتمد الجلسات الإلكترونية على تداول بيانات ووثائق ذات طبيعة قضائية، وهو ما يفرض ضرورة توفير مستويات عالية من الحماية التقنية لمنع الاختراق أو التعديل أو الإفصاح غير المشروع عن البيانات. ويُعد الحفاظ على سرية المعلومات وسلامة الأنظمة من أهم متطلبات نجاح التقاضي الإلكتروني.

خامساً: حماية البيانات القضائية

تتضمن المنصات العدلية معلومات شخصية ووثائق ومستندات تتعلق بأطراف الدعوى، الأمر الذي يستلزم تطبيق ضوابط تقنية وإدارية لحماية هذه البيانات من الفقد أو التلف أو الوصول غير المصرح به، بما ينسجم مع التشريعات المنظمة لحماية البيانات الشخصية.

سادساً: التفاوت في المهارات التقنية

قد يواجه بعض المتقاضين أو حتى بعض الممارسين القانونيين صعوبة في استخدام المنصات الإلكترونية أو التعامل مع التطبيقات التقنية، وهو ما قد يؤثر في قدرتهم على مباشرة الإجراءات القضائية بصورة صحيحة، ويبرز أهمية توفير برامج تدريبية ودعم فني مستمر للمستخدمين.

تعليق الباحث

يرى الباحث أن التحديات التقنية لا تقل أهمية عن التحديات النظامية، إذ إن كفاءة التنظيم القانوني وحدها لا تكفي لضمان نجاح التقاضي الإلكتروني ما لم تُدعم ببنية تقنية آمنة وموثوقة. وقد حققت المملكة العربية السعودية تقدماً ملحوظاً في تطوير المنصات العدلية الرقمية، إلا أن استمرار نجاح هذه المنظومة يتطلب تحديث الأنظمة التقنية بصورة دورية، وتعزيز الأمن السيبراني، ووضع خطط لمعالجة الأعطال الفنية وضمان استمرارية الخدمة، بما يكفل حماية حقوق المتقاضين ويعزز الثقة في الجلسات القضائية الإلكترونية.

المطلب الثالث: حماية البيانات والأمن السيبراني

تُعد حماية البيانات والأمن السيبراني من أهم الركائز التي يقوم عليها نجاح التقاضي الإلكتروني، إذ تعتمد الجلسات القضائية الإلكترونية على معالجة وتبادل كميات كبيرة من البيانات والمعلومات ذات الطبيعة الحساسة، بما في ذلك بيانات أطراف الدعوى، والمذكرات، والمستندات، ومحاضر الجلسات، والأحكام القضائية. ومن ثم، فإن ضمان سرية هذه البيانات وسلامتها وحمايتها من الوصول غير المشروع يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق الثقة في المنظومة القضائية الرقمية.

ويقصد بحماية البيانات مجموعة القواعد والإجراءات النظامية والتقنية التي تهدف إلى حماية البيانات الشخصية والقضائية من الجمع أو الاستخدام أو الإفصاح أو التعديل أو الإتلاف بغير سند نظامي، مع ضمان استخدامها في الحدود التي تقتضيها الإجراءات القضائية. أما الأمن السيبراني فهو مجموعة التدابير والإجراءات الفنية والتنظيمية التي تهدف إلى حماية الأنظمة الإلكترونية والشبكات والبرامج والبيانات من الهجمات الإلكترونية والاختراقات والتهديدات الرقمية، بما يضمن استمرارية الخدمات وسلامة المعلومات.

وقد أولى المنظم السعودي هذا الجانب اهتمامًا كبيرًا، من خلال إصدار تشريعات وتنظيمات تهدف إلى حماية البيانات وتعزيز الأمن السيبراني، بما ينعكس على سلامة إجراءات التقاضي الإلكتروني. ويأتي في مقدمة هذه التشريعات نظام حماية البيانات الشخصية، الذي وضع إطارًا نظاميًا لمعالجة البيانات الشخصية وحمايتها، كما تُسهم الضوابط الوطنية للأمن السيبراني في تعزيز أمن الأنظمة الرقمية المستخدمة في الجهات القضائية، والحد من المخاطر الإلكترونية التي قد تهدد سلامة الإجراءات. وتبرز أهمية حماية البيانات والأمن السيبراني في الجلسات القضائية الإلكترونية من خلال عدة جوانب، أهمها: المحافظة على سرية بيانات أطراف الدعوى وعدم تمكين غير المصرح لهم من الاطلاع عليها. حماية المستندات والأدلة الإلكترونية من التعديل أو الحذف أو العبث بها. ضمان سلامة محاضر الجلسات والأحكام الإلكترونية وعدم المساس بمحتواها. تعزيز الثقة في المنصات العدلية الإلكترونية وتشجيع المتقاضين على استخدامها. ضمان استمرارية الخدمات العدلية الإلكترونية ومواجهة الهجمات السيبرانية أو الأعطال التقنية.

ورغم التطور الكبير في البنية التقنية للمنظومة العدلية السعودية، فإن حماية البيانات والأمن السيبراني يواجهان عددًا من التحديات، من أبرزها تطور أساليب الهجمات الإلكترونية، واحتمال اختراق الحسابات الرقمية، وسرقة البيانات، أو تعطيل الأنظمة الإلكترونية، وهو ما يستلزم تحديث وسائل الحماية بصورة مستمرة، وتطبيق أفضل الممارسات في مجال الأمن السيبراني، ورفع مستوى الوعي لدى مستخدمي المنصات العدلية.

ويرى الباحث أن نجاح استخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية لا يتوقف على وجود تنظيم نظامي يسمح باستخدامها فحسب، بل يتطلب أيضًا توفير بيئة رقمية آمنة تكفل حماية البيانات وضمان سلامة الأنظمة الإلكترونية. وقد خطا المنظم السعودي خطوات مهمة في هذا المجال من خلال إقرار تشريعات خاصة بحماية البيانات وتعزيز الأمن السيبراني، إلا أن التطور المستمر في المخاطر الرقمية يفرض مراجعة هذه التنظيمات بصورة دورية، وتحديث الوسائل التقنية بما يحقق أعلى درجات الحماية، ويعزز الثقة في منظومة العدالة الرقمية.

المطلب الرابع: مقترحات التطوير

في ضوء ما أظهرته الدراسة من مزايا استخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية، وما كشفتته من تحديات نظامية وتقنية، فإن تطوير منظومة التقاضي الإلكتروني يتطلب تبني عدد من المقترحات التي تسهم في تعزيز كفاءة الإجراءات القضائية وضمان تحقيق العدالة الناجزة، ومن أبرزها ما يأتي:

أولاً: تطوير الإطار النظامي

يُستحسن مراجعة الأنظمة واللوائح المنظمة للتقاضي الإلكتروني بصورة دورية، بما يواكب التطور المتسارع في التقنيات الحديثة، مع تضمين نصوص أكثر تفصيلاً لمعالجة المسائل التي قد تثيرها الجلسات الإلكترونية، مثل آثار الأعطال التقنية، وآليات تأجيل الجلسات، وإجراءات التحقق من الهوية الرقمية.

ثانياً: توحيد التنظيمات المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني

يُقترح جمع الأحكام المتعلقة باستخدام الوسائل التقنية في نظام أو لائحة تنظيمية موحدة، بما يسهم في تقليل تشتت النصوص بين الأنظمة واللوائح والقرارات المختلفة، ويعزز الوضوح والاستقرار التشريعي.

ثالثاً: تعزيز البنية التقنية

يتطلب نجاح الجلسات القضائية الإلكترونية استمرار تطوير البنية التقنية للمحاكم، وتحسين كفاءة المنصات العدلية، وتوفير أنظمة احتياطية تضمن استمرارية الخدمة عند حدوث أعطال فنية أو انقطاع في الاتصال.

رابعاً: تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات

من الضروري تحديث وسائل الحماية التقنية بصورة مستمرة، وتطبيق أحدث معايير الأمن السيبراني، وتعزيز إجراءات حماية البيانات القضائية، بما يضمن سرية المعلومات وسلامتها، ويحد من مخاطر الاختراق أو إساءة استخدام البيانات.

خامساً: رفع الكفاءة التقنية للمستفيدين

يُوصى بتنفيذ برامج تدريبية مستمرة للقضاة وأعوان القضاء والمحامين، إلى جانب توفير أدلة إرشادية ودعم فني للمتقاضين، بما يساهم في رفع مستوى الوعي باستخدام المنصات العدلية وتقليل الأخطاء الإجرائية الناتجة عن ضعف المعرفة التقنية.

سادساً: تطوير آليات التحقق من الهوية الإلكترونية

يُستحسن تعزيز وسائل التحقق من الهوية الرقمية بالاعتماد على التقنيات الحديثة، بما يضمن دقة التحقق من شخصية أطراف الدعوى، ويحد من مخاطر انتحال الهوية أو الدخول غير المصرح به إلى الجلسات القضائية.

سابعاً: الاستفادة من التجارب المقارنة

يُوصى بدراسة التجارب الدولية الرائدة في مجال التقاضي الإلكتروني والاستفادة من الممارسات التي تتلاءم مع البيئة النظامية السعودية، مع مراعاة خصوصية التنظيم القضائي في المملكة.

رأي الباحث

يرى الباحث أن المنظم السعودي حقق تقدمًا ملحوظًا في تنظيم استخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية، وأن هذا التنظيم أسهم في تعزيز كفاءة القضاء وتحقيق العدالة الناجزة. إلا أن المحافظة على هذا التطور تستلزم مراجعة مستمرة للأنظمة واللوائح، وتحديث البنية التقنية، وتعزيز الضمانات الإجرائية، بما يحقق التوازن بين التطور التقني وحماية حقوق المتقاضين. كما أن تبني هذه المقترحات من شأنه أن يدعم استدامة التحول الرقمي في القضاء، ويرفع من مستوى الثقة في منظومة العدالة الإلكترونية، ويعزز قدرتها على مواكبة التطورات المستقبلية.

النتائج المتوقعة

يتوقع الباحث أن تسفر الدراسة عن النتائج الآتية:

- ١- أن المنظم السعودي وضع إطاراً نظامياً متكاملًا يجيز استخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية، بما ينسجم مع توجهات التحول الرقمي في المنظومة العدلية.
- ٢- أن استخدام الوسائل التقنية أسهم في رفع كفاءة الإجراءات القضائية، وتسريع الفصل في المنازعات، وتقليل الوقت والجهد والتكاليف المرتبطة بإجراءات التقاضي.
- ٣- أن التنظيم النظامي السعودي حافظ على الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، مثل حق الدفاع، ومبدأ المواجهة بين الخصوم، وعلانية الجلسات، رغم انتقال بعض الإجراءات إلى البيئة الإلكترونية.
- ٤- أن الجلسات القضائية الإلكترونية تتمتع بالحجية النظامية متى استوفت الضوابط القانونية والتقنية المقررة في الأنظمة واللوائح ذات الصلة.

- ٥- أن التطبيق العملي للتقاضي الإلكتروني لا يزال يواجه بعض التحديات النظامية والتقنية، مثل معالجة الأعطال الفنية، والتحقق من الهوية الإلكترونية، وحماية البيانات والأمن السيبراني.
- ٦- أن هناك حاجة إلى تطوير بعض الأحكام التنظيمية واللوائح التنفيذية بما يواكب التطور التقني المستمر، ويعزز كفاءة الجلسات القضائية الإلكترونية واستقرارها.
- ٧- أن تطوير البنية التقنية، وتعزيز الأمن السيبراني، ورفع كفاءة مستخدمي المنصات العدلية، من شأنه أن يسهم في زيادة فاعلية التقاضي الإلكتروني وتحقيق العدالة الناجزة.

التوصيات

في ضوء ما قد تسفر عنه الدراسة من نتائج حول التنظيم النظامي لاستخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية في النظام السعودي، يمكن اقتراح عدد من التوصيات، من أبرزها:

العمل على تطوير التنظيم النظامي للتقاضي الإلكتروني من خلال مراجعة الأنظمة واللوائح التنفيذية ذات الصلة، وإضافة أحكام أكثر تفصيلاً تنظم جميع جوانب انعقاد الجلسات القضائية الإلكترونية.

إصدار لائحة تنظيمية موحدة للتقاضي الإلكتروني تجمع الأحكام المتعلقة باستخدام الوسائل التقنية في الإجراءات القضائية، بما يحقق وضوح القواعد النظامية وسهولة تطبيقها.

وضع تنظيم خاص لمعالجة الأعطال التقنية أثناء الجلسات الإلكترونية يحدد آثار انقطاع الاتصال أو تعطل الأنظمة، والإجراءات الواجب اتباعها بما يضمن عدم الإضرار بحقوق المتقاضين.

تعزيز ضمانات التقاضي الإلكتروني من خلال التأكيد على حماية حق الدفاع، ومبدأ المواجهة بين الخصوم، وضمان تمكين أطراف الدعوى من الاطلاع على المستندات والرد عليها في المواعيد النظامية.

تطوير وسائل التحقق من الهوية الإلكترونية باستخدام تقنيات حديثة أكثر أماناً، لضمان صحة حضور أطراف الدعوى ومنع انتحال الشخصية أو الدخول غير المصرح به إلى الجلسات.

تعزيز حماية البيانات القضائية والأمن السيبراني من خلال تحديث وسائل الحماية التقنية، ووضع إجراءات صارمة للمحافظة على سرية المعلومات والوثائق المتداولة عبر المنصات العدلية.

الاستمرار في تطوير البنية التحتية التقنية للمحاكم بما يضمن استقرار منصات التقاضي الإلكتروني، ورفع قدرتها على استيعاب الاستخدام المتزايد للجلسات عن بُعد.

توفير برامج تدريبية متخصصة للقضاة وأعوان القضاء والمحامين والمستفيدين؛ لرفع مستوى المعرفة بالأنظمة التقنية وآليات استخدام منصات التقاضي الإلكتروني.

تعزيز الدراسات والبحوث القانونية المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة، وبيان مدى كفاية التنظيمات الحالية لمعالجة المستجدات المستقبلية.

الاستفادة من التجارب المقارنة في مجال العدالة الرقمية مع مراعاة خصوصية النظام القضائي السعودي، بهدف تطوير الممارسات والإجراءات بما يحقق أعلى مستويات الكفاءة والعدالة.

خلاصة التوصيات:

يوصي الباحث بضرورة استمرار تطوير منظومة التقاضي الإلكتروني في المملكة العربية السعودية، بحيث يجمع التنظيم بين سرعة الإجراءات والاستفادة من التقنية الحديثة من جهة، والمحافظة على الضمانات الأساسية للعدالة وحقوق المتقاضين من جهة أخرى، بما يعزز مكانة القضاء الإلكتروني كأحد أدوات تحقيق العدالة الناجزة.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تناولت هذه الدراسة التنظيم النظامي لاستخدام الوسائل التقنية في حضور الجلسات القضائية في النظام السعودي، وذلك في ظل التحول الرقمي الذي تشهده المنظومة العدلية في المملكة العربية السعودية، وما صاحبه من تطوير للإجراءات القضائية بما يحقق الكفاءة والسرعة في الفصل في المنازعات، مع المحافظة على الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة.

وقد بينت الدراسة أن المنظم السعودي تبنى نهجًا واضحًا في توظيف الوسائل التقنية في إجراءات التقاضي، من خلال تطوير الأنظمة واللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية التي أجازت استخدام الوسائل الإلكترونية في التبليغ، وإيداع الدعاوى، وتبادل المذكرات، وعقد الجلسات عن بُعد، وإثبات الإجراءات إلكترونياً. وأسهم هذا التنظيم في إرساء إطار نظامي متكامل يدعم التحول الرقمي في مرفق القضاء، ويعزز كفاءة العمل القضائي. كما أوضحت الدراسة أن استخدام الوسائل التقنية لم يؤثر في المبادئ الأساسية للتقاضي، بل حافظ على الضمانات الإجرائية المقررة نظاماً، وفي مقدمتها حق الدفاع، ومبدأ المواجهة بين الخصوم، وعلانية الجلسات، وصحة الإجراءات، مع منح الإجراءات الإلكترونية الحجية النظامية متى استوفت الشروط والضوابط المقررة،

وفي المقابل، كشفت الدراسة عن وجود عدد من التحديات النظامية والتقنية التي قد تؤثر في التطبيق العملي للتقاضي الإلكتروني، ومن أبرزها الحاجة إلى تنظيم أكثر تفصيلاً لبعض المسائل الإجرائية، ومعالجة آثار الأعطال التقنية، وتعزيز وسائل التحقق من الهوية الإلكترونية، ورفع مستوى حماية البيانات والأمن السيبراني. وقد خلصت الدراسة إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب استمرار تطوير الأنظمة واللوائح، وتحديث البنية التقنية، وتوفير بيئة رقمية آمنة تضمن سلامة الإجراءات وثقة المتقاضين. وفي ضوء ما سبق، يتضح أن التجربة السعودية في مجال التقاضي الإلكتروني تُعد من التجارب المتقدمة على المستوى الإقليمي، وأن التنظيم النظامي القائم أسهم بصورة فعالة في دعم التحول الرقمي وتحقيق العدالة الناجزة، مع بقاء الحاجة إلى المراجعة المستمرة للتشريعات والتنظيمات لمواكبة التطور التقني المتسارع، وبما يحقق التوازن بين سرعة الإجراءات وضمانات المحاكمة العادلة.

وختاماً، يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة القانونية، وأن تكون مرجعاً علمياً للباحثين والمهتمين بالتقاضي الإلكتروني، وأن تفيد الجهات التشريعية والقضائية في تطوير التنظيم النظامي لاستخدام الوسائل التقنية في الجلسات القضائية، بما يعزز كفاءة المنظومة العدلية ويواكب مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في بناء قضاء رقمي متطور يحقق العدالة بكفاءة وجودة.

والله ولي التوفيق،،،

اللَّهُمَّ



إِنْفَعِنَا بِمَا عَلَّمْتَنَا

وَعَلَّمَنَا مَا يَنْفَعُنَا

وَزِدْنَا عِلْمًا

وَاجْعَلْهُ حَجَّةً لَنَا لَا عَلَيْنَا

يَا رَبُّ الْعَالَمِينَ



المراجع

أولاً: المصادر النظامية السعودية (الأهم في البحث)
نظام المرافعات الشرعية السعودي ولائحته التنفيذية.
يُعد المرجع الأساسي فيما يتعلق بإجراءات التقاضي، حضور
الخصوم، التبليغات، وإدارة الجلسات.
نظام الإجراءات الجزائية السعودي ولائحته التنفيذية.
مهم فيما يتعلق بالجوانب الجزائية، وحضور المتهم، وضمانات
المحاكمة، واستخدام الوسائل التقنية في الإجراءات الجزائية.
نظام الإثبات السعودي.
للاستناد إلى أحكام الأدلة الإلكترونية، والمحرمات الرقمية، وحجية
البيانات الإلكترونية.
نظام التعاملات الإلكترونية السعودي.
من أهم المراجع فيما يتعلق بحجية التعاملات الإلكترونية، والسجل
الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني.
نظام حماية البيانات الشخصية السعودي.
للاستناد إلى حماية البيانات القضائية والمعلومات الشخصية في بيئة
التقاضي الإلكتروني.
نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.
فيما يتعلق بالحماية الجنائية للأنظمة والبيانات من الاعتداءات
الإلكترونية.
نظام ديوان المظالم ولائحته التنفيذية (عند تناول القضاء الإداري
الإلكتروني).

المراجع

الوائح والقرارات التنظيمية الصادرة عن وزارة العدل السعودية المتعلقة بـ:

التقاضي الإلكتروني.

الجلسات القضائية عن بُعد.

التبليغ الإلكتروني.

الخدمات العدلية الرقمية.

قرارات المجلس الأعلى للقضاء المتعلقة بالتحول الرقمي وإدارة الجلسات القضائية إلكترونياً.

ثانياً: الكتب والمراجع الفقهية القانونية

عبد الحميد الشواربي، إجراءات التقاضي في ضوء القضاء والفقه.

أحمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية.

فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني.

أحمد نشأت، رسالة الإثبات.

محمد حسنين، طرق الإثبات في المواد المدنية والتجارية.

عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني (فيما يتعلق بالإثبات والحجية القانونية).

أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية (للمقارنة في ضمانات المحاكمة الجزائية).

المقدمة	٧
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظامي للوسائل الرقمية في	
الجلسات القضائية	١٠
المبحث الأول: ماهية الوسائل التقنية	١١
المطلب الأول: مفهوم الوسائل التقنية	١٢
المطلب الثاني: تعريف الجلسات القضائية الإلكترونية	١٣
المطلب الثالث: خصائص الجلسات الإلكترونية	١٦
المبحث الثاني: الأساس النظامي	١٩
المطلب الأول: التنظيم في نظام المرافعات الشرعية	٢٠
المطلب الثاني: التنظيم في نظام الإجراءات الجزائية	٢٢
المطلب الثالث: اللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية	٢٦
الفصل الثاني: موقف المشرع السعودي من استخدام الوسائل	
التقنية	٢٩
المبحث الأول: التنظيم القانوني للجلسات الإلكترونية	٣٠
المطلب الأول: مشروعية انعقاد الجلسات عن بعد	٣١
المطلب الثاني: الحضور الإلكتروني وآثاره	٣٤
المطلب الثالث: التبليغ الإلكتروني	٣٨
المبحث الثاني: ضمانات التقاضي	٤١
المطلب الأول: حق الدفاع	٤٢
المطلب الثاني: مبدأ المواجهة	٤٤
المطلب الثالث: علانية الجلسات	٤٦
المطلب الرابع: الهوية الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني	٤٨

الفصل الثالث: الآثار القانونية والتحديات	٥١
المبحث الأول: الآثار القانونية	٥٢
المطلب الأول: حجية الإجراءات الإلكترونية	٥٣
المطلب الثاني: أثر استخدام الوسائل التقنية على تحقيق العدالة الناجزة	٥٥
المطلب الثالث: تسريع إجراءات التقاضي	٥٧
المبحث الثاني: التحديات	٥٩
المطلب الأول: التحديات النظامية	٦٠
المطلب الثاني: التحديات التقنية	٦٣
المطلب الثالث: حماية البيانات والأمن السيبراني	٦٦
المطلب الرابع: مقترحات التطوير	٦٩
النتائج المتوقعة:	٧٢
التوصيات:	٧٤
الخاتمة:	٧٦
المراجع:	٧٩
الفهرس:	٨١

تم بحمد الله